

## مشروع البورصة العربية ينطلق بتأسيس شركة قابضة بالبحرين التشغيل مطلع 2015.. وحجم المشاريع المتوقع إدراجها يبلغ 237 مليار دولار

الثلاثاء 25 ذو القعدة 1434هـ - 1 أكتوبر 2013م



الشركة الجديدة تلقت عدة طلبات من دول عبر الجامعة العربية

العربية.نت

أعلن في البحرين، عن تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة القابضة (شركة بحرينية مساهمة مغلقة)، لتكون حاضنة رئيسية لمنظومة البورصة العربية المشتركة، إذ ستغطي عملياتها كامل رقعة الوطن العربي خلال ثلاث مراحل، تنفيذاً لقرار قمة الرياض الاقتصادية.

وقال سفر الحارثي مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة البورصة العربية القابضة لصحيفة الاقتصادية السعودية، على هامش مؤتمر صحفي للإعلان عن تأسيس "البورصة العربية"، التي أقر مشروعها القادة العرب في "قمة الرياض الاقتصادية" 2013، أن تكلفة تأسيس المشروع بلغ 50 مليون دولار وأنه سيتم إطلاق البورصة في السوق بعد تشغيلها مطلع عام 2015.

وأضاف أن الشركة التي تتخذ من المنامة مركزاً رئيسياً، سترتبط بمجموعة من البورصات العربية، لافتاً إلى أن الشركة تلقت عدة طلبات من دول عربية عبر الجامعة العربية بأن يكون لافتتاح فروع مستقلة للبورصة، مرجحاً أن تستغرق مدة فتح الفروع عاماً آخر بعد تشغيل المركز الرئيسي في المنامة.

وكشف الحارثي أن هناك أكثر من 20 طلباً تحت الدراسة من رجال أعمال على مستوى الوطن العربي وتشكل النسبة الأغلب لرجال الأعمال الخليجين ويتوقع أن تكون الحصة الأكبر للسعوديين، متوقفاً أنه خلال العمل على

تشغيل الشركة خلال الـ 24 شهرا المقبلة سيرتفع عدد الطلبات من دول أخرى.

ولفت إلى أن القطاعات التي ستطرح مشاريعها داخل الشركة 20 قطاعا من بينها قطاعا الإسكان والصناعة إلى جانب قطاع الزراعة، مبينا أن البورصة سوق ستحتضن هذه المشاريع.

وأشار الحارثي إلى أن البورصة تسلمت الطلبات الأولية للعديد من المشاريع، ومن بينها مبادرة الأمن الغذائي لدول الخليج، لافتا إلى أنهم سيشاركون في مؤتمر الشهر المقبل في السودان لبحث المشاريع الزراعية لصالح المنطقة.

وأكد أن المخاوف من الاضطرابات السياسية لا تشكل قلقا في مسيرة المشروع وأن المصالح المشتركة ستقلل من المخاوف وتقوي علاقات الدول بين بعضها وتقرب وجهات النظر والمصالح المتبادلة خصوصا في ظل العمق العربي للمشروع.

وأوضح الحارثي أن البداية ستستهدف الخليج لاستقراره السياسي، إلا أن مصر في اعتبار الخطة الخمسية في مراحلها الثلاث، وأن السنوات الخمس المقبلة للمرحلة الأولى ستعتمد على الدول العربية المستقرة سياسيا تليها الدول الأخرى لأن المشروع سيشمل كافة الدول العربية.

ويأتي المشروع على ثلاث مراحل تستغرق خمس سنوات اعتبارا من العام المقبل، تتدرج من خلالها عملية رفع حصص الأسواق العربية في المشاريع يقابلها ارتفاع في الفرص الوظيفية المتاحة، وستبلغ تكلفة المشاريع المدرجة في الدول الـ 22 أكثر من 237 مليار دولار.

لا يوجد تعليقات. كُنْ أوّل من يكتب تعليقا